البنك المركزي التونسي
Banque Centrale de Tunisie

تونس، في 29 جوان 2016

حول وضعية القطاع الخارجي خلال الأشهر الخمسة الأولى من سنة 2016 والإجراءات العاجلة الضرورية للحد من انزلاق سعر صرف الدينار

تهدف هذه المذكرة إلى تحليل أهم العوامل والأسباب التي أدّت إلى الانخفاض الحاد وغير المسبوق للدينار إزاء أهم العملات الأجنبية في الآونة الأخيرة، والنظر في التدابير والإجراءات العملية والعاجلة التي يتعين اتخاذها من أجل الحد من هذا الانزلاق.

وفي هذا الإطار يتعين التذكير بتطور أهم مؤشرات القطاع الخارجي المسجلة منذ بداية السنة الحالية في ظرف اقتصادي صعب يتسم بفتور النمو على الصعيدين الوطني والعالمي واستمرار المخاطر الإرهابية التي لا تزال تهدد الوضع الاقتصادي والأمني على الصعيد الإقليمي والوطني.

وتجدر الإشارة في البداية إلى أن التراجع الحاد لسعر صرف الدينار يعود في جزء منه إلى تطور أسعار الصرف لأبرز العملات في العالم وخاصة بين الدولار الأمريكي والأورو من ناحية وإلى تفاقم الفجوة بين العرض والطلب على العملات في سوق الصرف المحلية والناتجة بدورها عن تعمق عجز المبادلات مع الخارج.

أولا : أبرز التطورات بخصوص القطاع الخارجي

❖ التطورات الإيجابية

– انخفاض معدل أسعار مواد الطاقة مقارنة بنفس الفترة من السنة المنقضية (38,5 دولار للبرميل البرنت بالنسبة للأشهر الخمسة الأولى 2016 مقابل 57,1 دولار قبل سنة).

– النجاح في إبرام اتفاق "تسهيل الصندوق الممدد" الجديد مع صندوق النقد الدولي في ظل ظرف اقتصادي ومالي دقيق وسحب القسط الأول من القرض (حوالي 650 مليون دينار).

– بروز بوادر تحسن لبعض القطاعات رغم صعوبة الظرف:

• ارتفاع صادرات قطاع الفسفاط والمناجم مع تواصل تذبذب نسق الإنتاج.

• انتعاشة نسبية لصادرات الصناعات الميكانيكية والكهربائية وكذلك النسيج والملابس مقارنة بالسنة الماضية.

• إنتعاشة هامة لوفود السياح من السوق الروسية والمحافظة على المستوى المرتفع لعدد الوافدين من الجزائر.

• مواصلة التحكم في تطور الأسعار مع بقاء نسبة التضخم في حدود مقبولة بـــ 3,6٪ في موفى ماي 2016.

– بقاء الاحتياطي من العملة الأجنبية في مستوى مقبول يعادل 109 أيام توريد رغم التراجع المسجل مقارنة بنهاية 2015 (128 يوم توريد).

❖**التطورات السلبية**

– توسع العجز التجاري ليبلغ 5,1 مليار دينار خلال الأشهر الخمسة الأولى من السنة الحالية.

– تواصل الإنخفاض الحاد للعائدات السياحية بـــ 44,6٪.

– انخفاض مداخيل الشغل بـــ 9,3٪.

– التدهور الحاد لعجز المدفوعات الجارية ليبلغ 4,3٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

– تراجع ملموس على مستوى التدفقات الصافية لرؤوس الأموال الخارجية سواء بعنوان السحوبات على القروض الخارجية، أو الاستثمار الأجنبي المباشر.

– تجاوز عجز ميزان المدفوعات ملياري دينار.

ثانيا : تطور المدفوعات الخارجية

بالرجوع إلى آخر الإحصائيات المتوفرة حول ميزان المدفوعات، أفرزت المبادلات مع الخارج خلال الأشهر الخمسة الأولى من السنة الحالية عجزا على مستوى العمليات الجارية بنسبة مرتفعة تقدر بـــ 4,3٪ من الناتج المحلي الإجمالي (حوالي 4 مليارات دينار).

وقد تزامن هذا الانزلاق مع تراجع ملموس للتدفقات الصافية لرؤوس الأموال الخارجية خلال الفترة المذكورة مما أدى عجز الميزان العام للمدفوعات الذي تجاوز ملياري دينار خلال الفترة المذكورة. وبالتالي إلى انخفاض قيمة الموجودات الصافية من العملة الأجنبية إلى 109 ايام من التوريد في موفى ماي 2016 مقابل 121 يوم قبل سنة، و128 يوم في موفى سنة 2015 **ونتيجة لذلك، يشهد سوق الصرف ضغوطا غير مسبوقة، زادت حدتها منذ بداية شهر جوان الحالي، وانعكست على قيمة الدينار التي سجلت تراجعا محسوسا إزاء أهم العملات الأجنبية في الآونة الأخيرة.**

وتستدعي هذه التطورات، التي تبعث على القلق، تشخيصا دقيقا لأسبابها، والنظر بصفة عاجلة في الإجراءات الاحترازية العملية التي يتعين القيام بها على المدى القصير للحد من آثارها والتوقي من الانزلاقات الخطيرة التي قد تهدد الوضع الاقتصادي والتوازنات المالية الجملية في حالة تواصل تردي وضع القطاع الخارجي خلال الأشهر القادمة.

تحليل تطور أهم أبواب المدفوعات الخارجية

- ❖ شهدت المبادلات التجارية خلال الخمسة أشهر الأولى من السنة الحالية تراجعا على مستوى الصادرات (-2,6٪) مقابل ارتفاع للواردات (+0,8٪)، مما أدى إلى توسع عجز الميزان التجاري (فوب- كاف) بـــ 444,1 م.د ليبلغ 5135,5 م.د مع العلم أن معدل العجز التجاري الشهري قد تجاوز 1000 م.د خلال الخمسة أشهر الأولى من السنة الحالية، بعد أن كان لا يتجاوز معدل 600 م.د خلال الخماسية 2007-2011 ،
- ❖ أفرز ميزان الخدمات خلال الخمسة أشهر الأولى من السنة الحالية عجزا بـــ 387 م.د مقابل فائض بحوالي 327 م.د قبل سنة و ذلك نتيجة تواصل الانخفاض الحاد للمقابيض بعنوان المداخيل السياحية (-44,6٪) إلى 556 م.د و تقلص المقابيض بعنوان النقل خلال الخمسة أشهر الاولى من سنة 2016 (-14,6٪) لتبلغ 639 م.د مقارنة بنفس الفترة من السنة المنقضية.
- ❖ تراجع فائض ميزان مداخيل العوامل والتحويلات الجارية خلال الخمسة أشهر الاولى من سنة 2016 ليبلغ 634 م.د، مقابل 645 م.د قبل سنة، نتيجة تواصل انخفاض المقابيض بعنوان مداخيل الشغل بـــ 9,3٪ و كذلك النفقات بعنوان مداخيل رأس المال (-15,5٪)
- ❖ تراجع فائض ميزان الحسابات برأس المال والعمليات المالية، لينتقل من 3.460 م.د خلال الخمسة أشهر الأولى من سنة 2015 إلى 1.826 م.د خلال نفس الفترة من السنة الحالية نتيجة الانخفاض الهام للسحوبات على القروض متوسطة وطويلة الأجل .
- ❖ بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر **خلال الخمسة أشهر الاولى** من سنة 2016، 732 م.د مسجلة بذلك تراجعا بـــ 9٪ شمل قطاعي الصناعات المعملية والخدمات.

وتعود أسباب تردي وضع المعاملات الخارجية للاقتصاد التونسي إلى أهم العناصر التالية:

- ❖ تدهور هام للميزان الغذائي خلال الخمسة أشهر الأولى من السنة الحالية مقارنة بنفس الفترة من سنة 2015 لينتقل بين فترة وأخرى من فائض بـــ 183,2 م.د الى عجز بـــ 307,5 م.د ،
- ❖ تواصل تذبذب صادرات الفسفاط وبالرغم من الإرتفاع الهام لصادرات قطاع المناجم والفسفاط ومشتقاته مقارنة بالخمسة أشهر الأولى من السنة الماضية (642,6 م.د مقابل 344,4 م.د).
- ❖ تطور واردات المواد الاستهلاكية بـــ 9,6٪ (منها زيادة بـــ 5,7٪ بعنوان السيارات السياحية).

- ❖ تواصل تدهور مختلف مؤشرات القطاع السياحي، إذ تقلص عدد الوافدين من غير المقيمين وكذلك بيتات الغير المقيمين ، إلى موفى ماي 2016، بـــ 24,2٪ و -52,4٪ على التوالي.
- ❖ تواصل تسجيل عجز مرتفع على مستوى المبادلات التجارية مع الصين و تركيا ليبلغ 1504,6 م.د و 613,1 م.د على التوالي خلال الخمسة أشهر الأولى من السنة الحالية.

- ❖ **وبالنسبة لكامل سنة** 2016، ينتظر حسب التقديرات الأخيرة للميزان الاقتصادي، أن يستقر عجز الميزان الجاري في حدود 7.205 مليون دينار أو 7,9٪ من الناتج المحلي الإجمالي، حيث ينتظر ان تتطور صادرات السلع والخدمات بـــ +3,1٪ بالرغم من الصعوبات الهيكلية والظرفية التي مازالت تعترض بعض القطاعات خاصة منها الاستخراجية وبعض الصناعات المعملية وكذلك الخدمات. أما تحويلات التونسيين المقيمين بالخارج المزمع تحقيقها خلال سنة 2016، فتبقى دون المستويات المأمولة (رغم تطورها المتوقع بـــ 5,1٪) التي من شأنها أن تحد من الضغوط على العجز الجاري.

وفيما يتعلق بالتمويلات الخارجية في شكل قروض متوسطة وطويلة الأجل المزمع تعبئتها لغرض تمويل العجز الجاري و تسديد اصل الدين، فينتظر ان تبلغ 7,3 مليارات دينار مما ينجم عنه ارتفاع في مستوى المديونية الخارجية للبلاد التونسية إلى حدود 51,1٪ من الدخل القومي الخام المتاح. اما فيما يتعلق بالاستثمارات الخارجية فإنه من المتوقع أن تبلغ 2 مليار دينار وهو مستوى ضعيف نتيجة مناخ الاستثمار السائد حاليا والذي لم يسترجع بعد المقومات الملائمة لاستقطاب المستثمرين الأجانب.

وقياسا بإنجازات الخمس أشهر الأولى (انخفاض المقابيض بعنوان المداخيل السياحية والنقل ومداخيل الشغل بـــ44,6٪ و14,6٪ و9,3٪ على التوالي) التي تعكس معطياتها الاولية تواصل تداعيات تدهور الظرف الاقتصادي على النطاق الداخلي والإقليمي وفتور النمو وكذلك تقهقر النشاط السياحي والخدمات المتصلة به، يمكن اعتبار هذا السيناريو متفائلا بعض الشيء، علما وأنه تم اعتماده في إطار البرنامج الإصلاحي للحكومة الذي يستهدف دفع نسق النمو والتحكم في التوازنات الاقتصادية الكلية، ومنها توازن المدفوعات الخارجية.

وبالتالي، يبقى هذا السيناريو عرضة للمراجعة نحو مسار سلبي باعتبار الضغوط التي لا تزال مسلطة بالعلاقة سواء مع هشاشة جل القطاعات المصدرة للسلع والخدمات من ناحية، وعدم استعادة النشاط الاقتصادي العالمي نسقه وخاصة في منطقة الاتحاد الأوروبي، مثلما تعكسه المراجعات المتتالية نحو التخفيض في آفاق الاقتصاد العالمي من طرف صندوق النقد الدولي، من ناحية أخرى.

وأخيرا، وباعتبار ما سبق، فإن تحقيق الأهداف المرسومة المذكورة آنفا يعتبر في حد ذاته تحديا كبيرا يستدعي جملة من التدابير للتحكم في تطور العجز الجاري في حدود 7,9٪ من

الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بالضغط على النفقات بالعملة الأجنبية من ناحية والعمل على الضغط على الواردات و تحسين أداء الصادرات من ناحية أخرى.

هذا، وبدون اتخاذ الإجراءات المطلوبة، فإن العجز الجاري قد يتجاوز نسبة 10٪ من إجمالي النتاج المحلي، ويستدعي بالتالي تمويلات خارجية إضافية تناهز 2 مليار دينار.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن النتائج المرتقبة خلال السنة الحالية سوف يكون لها آثار محسوسة على أداء الاقتصاد خلال سنة 2017، والتي ينتظر أن تكون بدورها عرضة لضغوط كبرى بالعلاقة خاصة مع حلول آجال تسديد مبالغ هامة بعنوان خدمة الدين الخارجي تقدر بحوالي 5,5 مليارات دينار (بدون اعتبار تجديد الإصدار الرقاعي مع قطر : 500 مليون دولار)، منها 4.1 مليارات دين عمومي، وهو ما يفرض أفقا زمنيا في حدود سنة ونصف، لتفعيل الإجراءات العاجلة الضرورية التي يتعين اتخاذها لتفادي تواصل انزلاق مؤشرات القطاع الخارجي.

ثالثا : تطور سعر صرف الدينار

في ظل تصاعد الضغوط على المدفوعات الخارجية التي تم التطرق إليها في ما سبق، اتسم سوق الصرف في الآونة الأخيرة بتعمق العجز بين العرض والطلب على العملات الأجنبية، مما نتج عنه انزلاق حاد لسعر صرف الدينار ليبلغ مستويات قصوى بـ 2,1814 دينار مقابل الدولار و2,4727 دينار مقابل الأورو بتاريخ 10 جوان و13 جوان 2016 على التوالي.

ومنذ بداية الشهر الحالي وإلى غاية 16 جوان 2016، تراجع الدينار مقابل كل من الدولار والأورو بـ 1,6٪ وبـ 3,3٪ على التوالي.

وخلال الأشهر الخمسة الأولى من السنة الحالية، تقلص الدينار بـ 3,9٪ مقابل الدولار و5,8٪ مقابل الأورو، أما بالمعدل، فيبلغ الانخفاض 4,6٪ إزاء كل من الأورو والدولار.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التطورات الأخيرة التي شهدتها قيمة الدينار تعكس حقيقة العرض والطلب في سوق الصرف، الذي يبقى محل متابعة حينية من البنك المركزي الذي يقوم بتدخلات لتعديل السوق عند الحاجة بهدف الحد من تذبذب أسعار الصرف والذي تحدده المعطيات الاقتصادية الأساسية (مؤشرات النشاط الاقتصادي والتوازنات المالية) من ناحية، وتطورات سوق الصرف العالمية من ناحية أخرى.

وينتظر في هذا السياق من مختلف السلطات والجهات المعنية بعمليات التجارة الخارجية والمدفوعات بالعملة الأجنبية بصفة عامة المساهمة في هذا المجهود بتشخيص مكامن الاقتصاد في النفقات ودعم المداخيل واتخاذ التدابير العملية للحد من الضغوط التي يواجهها القطاع الخارجي واجتناب الانزلاقات الخطيرة التي تهدّد توازنه.

وبخصوص البنك المركزي التونسي، وفي إطار مساندته للسياسة الاقتصادية للدولة ولمرافقة الإجراءات المنتظر أخذها للحد من آثار تلك الضغوط والعمل على تثبيت الأهداف المرسومة ضمن الميزان الاقتصادي 2016، نظر البنك المركزي في وضع جملة من التدابير

العاجلة الضرورية والتي تدخل ضمن مهامه، وبالتنسيق مع ممثلي القطاع المصرفي، وهي إجراءات عملية وعلى المدى القصير، تهدف أساسا إلى:

❖ **ترشيد المصاريف والتحويلات بالعملة:**

- التقيد بالأسقف المحددة للنفقات بعنوان العمليات الجارية والعمليات الاستثمارية، وعدم منح تراخيص استثنائية بعنوان السياحة، الدراسة ، أسفار الأعمال، الرحلات الجماعية والعمرة.
- التنسيق مسبقا بين الوزارات المعنية والبنك المركزي بخصوص مصاريف الفنانين واللاعبين والمدربين الأجانب.
- إرجاء بعض الإجراءات التي يعتزم البنك المركزي اتخاذها قصد إدخال المرونة على أحكام الصرف وخاصة منها المتعلقة بمزيد فتح حسابات رأس المال.
- تعزيز المراقبة على العمليات الجارية من طرف السلط المعنية (عبر الحدود وعبر النظام المصرفي) بخصوص المراقبة الفنية وتسوية عمليات التجارة الخارجية وإعادة المداخيل بالعملة بعنوان التصدير.
- ترشيد قروض الاستهلاك لعلاقتها بواردات المواد الاستهلاكية بإعادة النظر في شروط التمويل من طرف مؤسسات القرض.
- حث البنوك التونسية على استعمال موارد خطوط التمويل الخارجي المتوفرة لتمويل عمليات التوريد.

❖ **استغلال الأرصدة الموجودة في الحسابات المهنية:**

- منع استعمال أرصدة الحسابات المهنية كضمانات لقروض بالدينار.

❖ **تخفيف الضغط على سوق الصرف بالتثبت من جدوى العمليات في هذه السوق:**

- تعزيز الرقابة على عمليات الصرف **لأجل** بعنوان التحوط من مخاطر الصرف بما فيها البنوك للتثبت من استنادها لعمليات اقتصادية مصرح بها.

❖ **مزيد استقطاب العملة الأجنبية والحد من استعمالها في السوق الموازية:**

- الإسراع في إصدار النصوص التطبيقية المتعلقة بمكاتب الصرف الخاصة المضمّنة في قانون المالية التكميلي لسنة 2014.

❖ **دعم المداخيل السياحية:**

- النظر في إمكانية التعامل بالعملات غير القابلة للتحويل لتسوية العقود السياحية وذلك في إطار اتفاقيات حكومية تنصّ بالخصوص على عمليات المقاصة بين البنوك «clearing»

❖ **استقطاب البنوك التونسية لموارد خارجية لدى التونسيين المقيمين بالخارج:**

- حثّ البنوك التونسية على تدويل نشاطها في مجال تحويل الأموال بالتوجه نحو الأسواق الأوروبية وتقديم خدمات تحويل أموال لفائدة الجالية التونسية بالخارج من خلال إحداث شراكة مع البنوك الأوروبية وفق صيغة « Agent de paiement et de transfert».

- الترفيع في نسبة تأجير الودائع بالعملة لفائدة التونسيين غير المقيمين لدى البنوك التونسية، ويمكن للبنك المركزي التونسي منح شروط تأجير مشجعة لهذه البنوك في إطار السوق النقدية بالعملات وبالدينار.

- استغلال البنوك التونسية المتفرعة عن مؤسسات بنكية أجنبية لشبكة فروع تلك البنوك لاستعمال آليات « bi-bancarisation » التي تسمح لأفراد الجالية التونسية بالتمتع بعمولات تفاضلية عند إجراء عمليات التحويل.

ملحـــــــــق

معطيات إحصائية

مسار حواصل أهم أبواب ميزان الدفوعات

(بـملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

المسمى	السنوات			الخمسة أشهر الأولى				
	2014	2015	التغيرات بـ % 2015/2014	2014	2015	*2016	التغيرات بـ % 2014\2015	2015\2016
أ-الدفوعات الجارية (1)	7369-	7552-	183-	3507-	2802-	3972-	705	1170-
النسبة من الناتج الإجمالي المحلي (%)(2)	*9,1-*	*8,8-*	*0,3*	*4,3-*	*3,3-*	*4,3-*	*1,0*	*1,0-*
حاصل الميزان التجاري (فوب-فوب) (1)	11324-	9867-	1457	4737-	3774-	4219-	963	445-
الصادرات (فوب)	28406	27607	2,8-	11537	11996	11685	4,0	2,6-
الواردات (كاف)*	42043	39655	5,7-	17222	16687	16821	3,1-	0,8
نسبة التغطية بـ % (2)	67,6	69,6	2,0	67,0	71,9	69,5	4,9	2,4-
حاصل ميزان الخدمات (1)	2448	594	1854-	657	327	387-	330-	714-
مداخيل السياحة	3626	2415	33,4-	1138	1004	556	11,8-	44,6-
حاصل مداخيل العوامل و التحويلات الجارية (1)	1507	1721	214	573	645	634	72	11-
المقابيض بعنوان مداخيل الشغل (نقدا وعينا)	3984	3867	2,9-	1509	1497	1359	0,8-	9,3-
النفقات بعنوان فوائد االدين	865	914	5,6	306	340	413	11,0	21,5
ب - الحسابات برأس المال و العمليات المالية وعمليات التعديل(1)	8964	8335	629-	2676	3460	1826	784	1634-
حاصل العمليات برأس المال (1)	510	441	69-	67	143	24	76	119-
حاصل الإستثمار الأجنبي (المباشر والمحفظة) (1)	1862	2194	332	471	916	621	445	295-
تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر (التزامات)	1806	1965	8,8	505	805	732	59,5	9,0-
حاصل القروض و الاقتراضات والإلتزامات الأخرى وعمليات التعديل (1)	6592	5700	892-	2138	2401	1181	263	1220-
النفقات بعنوان تسديد أصل الدين	2114	2344	10,9	774	808	1458	4,5	80,3
الحاصل العام (1)	1595	783	-812	831-	658	2146-	1489	-2804
الموجودات الصافية من العملة الاجنبية								
* بملايين الدنانير	13097	14102	7,7	10800	13898	12020	28,7	13,5-
* بعدد أيام التوريد (3)	112	128	16	97	121	109	24	12-

* أرقام أولية

(1) التغيرات بـملايين الدنانير

(2) التغيرات بنقاط المائوية

(3) التغيرات بعدد الأيام

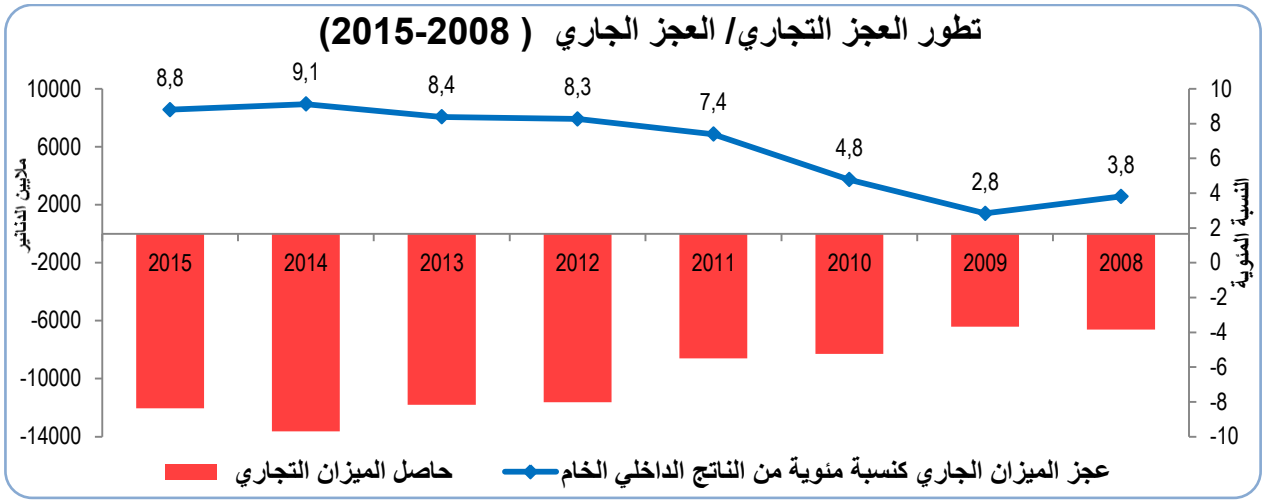
تطور العجز التجاري/ العجز الجاري (2008-2015)
ملايين الدنانير
النسبة المئوية
10000
6000
2000
-2000
-6000
-10000
-14000
10
8
6
4
2
0
-2
-4
-6
-8
-10
8,8
9,1
8,4
8,3
7,4
4,8
2,8
3,8
2015
2014
2013
2012
2011
2010
2009
2008
حاصل الميزان التجاري
عجز الميزان الجاري كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الخام

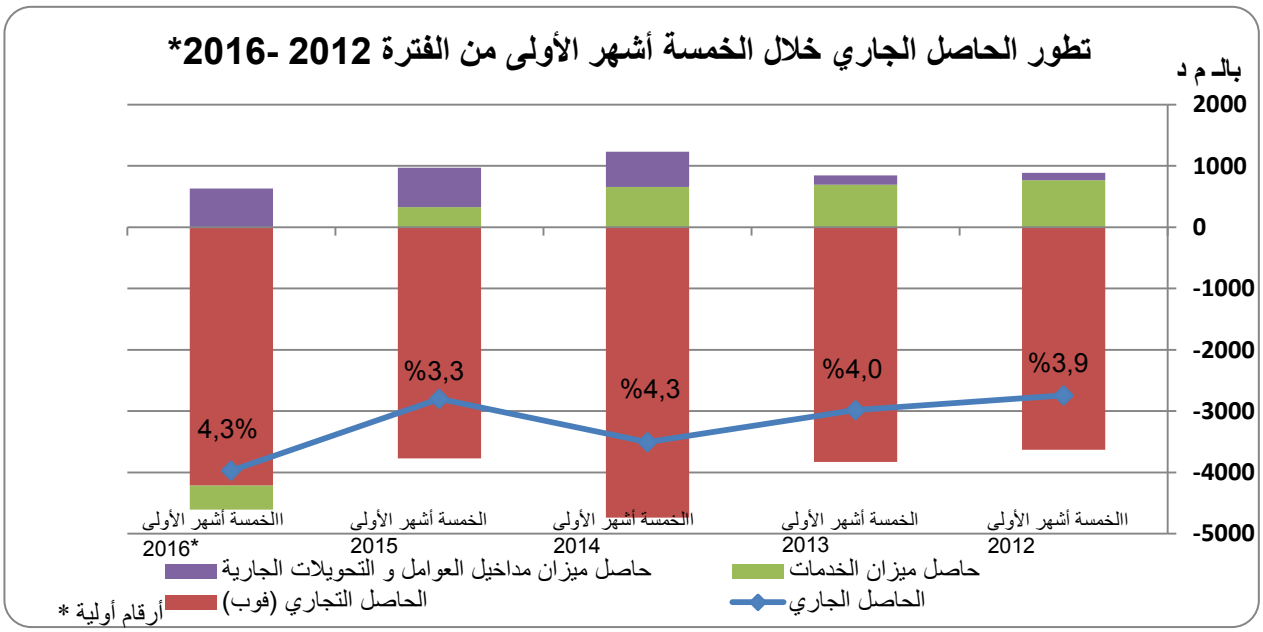
تطور الحاصل الجاري خلال الخمسة أشهر الأولى من الفترة 2012 -2016*
بالـ م د
2000
1000
0
-1000
-2000
-3000
-4000
-5000
4,3%
%3,3
%4,3
%4,0
%3,9
الخمسة أشهر الأولى 2016*
الخمسة أشهر الأولى 2015
الخمسة أشهر الأولى 2014
الخمسة أشهر الأولى 2013
الخمسة أشهر الأولى 2012
حاصل ميزان مداخيل العوامل و التحويلات الجارية
حاصل ميزان الخدمات
الحاصل التجاري (فوب)
الحاصل الجاري
أرقام أولية *

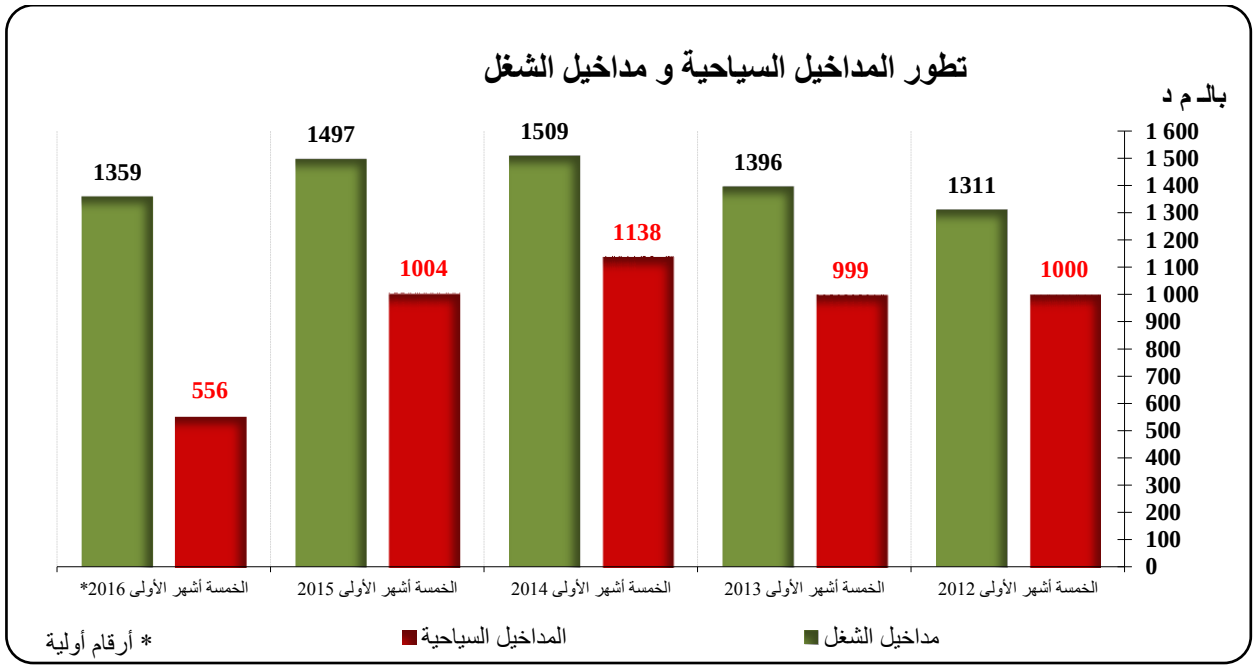
تطور المداخيل السياحية و مداخيل الشغل
بالـ م د
1 600
1 500
1 400
1 300
1 200
1 100
1 000
900
800
700
600
500
400
300
200
100
0
1359
556
1497
1004
1509
1138
1396
999
1311
1000
الخمسة أشهر الأولى 2016*
الخمسة أشهر الأولى 2015
الخمسة أشهر الأولى 2014
الخمسة أشهر الأولى 2013
الخمسة أشهر الأولى 2012
* أرقام أولية
المداخيل السياحية
مداخيل الشغل

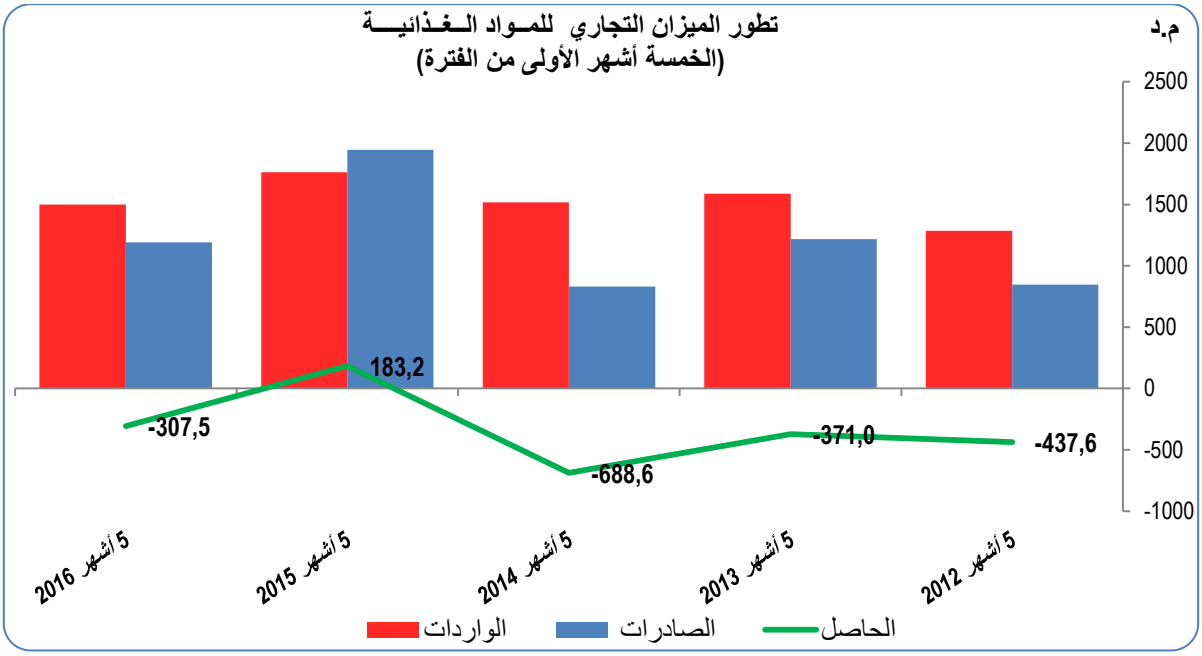
تطور الميزان التجاري للمواد الغذائية
(الخمسة أشهر الأولى من الفترة)
م.د
2500
2000
1500
1000
500
0
-500
-1000
183,2
-307,5
-688,6
-371,0
-437,6
5 أشهر 2016
5 أشهر 2015
5 أشهر 2014
5 أشهر 2013
5 أشهر 2012
الواردات
الصادرات
الحاصل

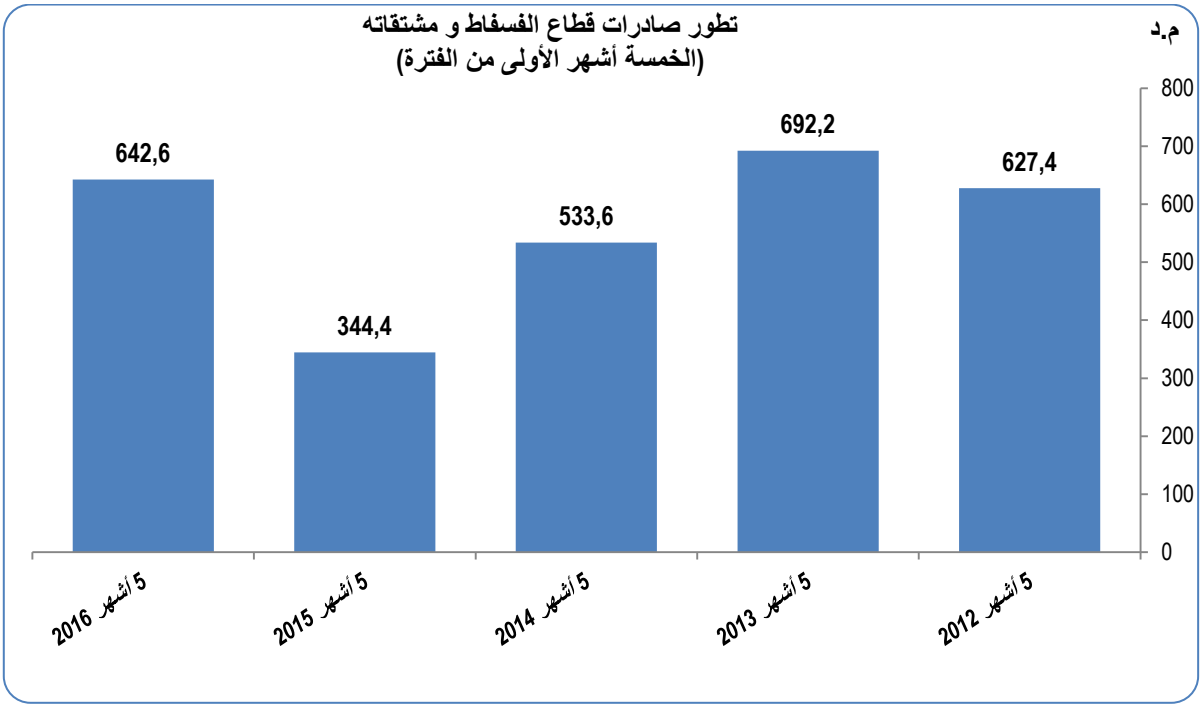
تطور صادرات قطاع الفسفاط و مشتقاته
(الخمسة أشهر الأولى من الفترة)
م.د
800
700
600
500
400
300
200
100
0
642,6
344,4
533,6
692,2
627,4
5 أشهر 2016
5 أشهر 2015
5 أشهر 2014
5 أشهر 2013
5 أشهر 2012

الميزان التجاري الجملي بالأسعار الجارية خلال الخمسة أشهر الأولى من سنة 2016

	القيمة (م.د)			التغيرات (٪)	
	2014	2015	2016	14/2015	15/2016
الصادرات	11537,4	11995,7	11685,0	4,0	-2,6
الواردات	17221,6	16687,1	16820,5	-3,1	0,8
الحاصل	-5684,2	-4691,4	-5135,5		
نسبة التغطية	67,0	71,9	69,5		

التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية خلال الخمسة أشهر الأولى من سنة 2016

البلدان	الصادرات			الواردات			الحاصل		نسبة التغطية	
	القيمة (م.د)		التغيرات	القيمة (م.د)		التغيرات	القيمة (م.د)		٪	
	2015	2016	٪	2015	2016	٪	2015	2016	2015	2016
الاتحاد الأوروبي، منها:	**8924,3**	**8501,9**	**-4,7**	**9059,8**	**8897,8**	**-1,8**	**-135,5**	**-395,9**	**98,5**	**95,6**
فرنسا	3352,1	3839,5	14,5	2708,2	2694,6	-0,5	643,9	1144,9	123,8	142,5
إيطاليا	2208,8	1815,1	-17,8	2418,2	2415,0	-0,1	-209,4	-599,9	91,3	75,2
ألمانيا	1161,3	1239,3	6,7	1179,2	1271,4	7,8	-17,9	-32,1	98,5	97,5
اتحاد المغرب العربي، منها:	**1126,0**	**1165,1**	**3,5**	**974,2**	**888,4**	**-8,8**	**151,8**	**276,7**	**115,6**	**131,1**
ليبيا	449,5	377,1	-16,1	17,6	11,7	-33,5	431,9	365,4	2554,0	3223,1
الجزائر	456,0	591,8	29,8	857,1	769,6	-10,2	-401,1	-177,8	53,2	76,9
آسيا باستثناء البلدان العربية، منها:	**239,8**	**369,4**	**54,0**	**2448,6**	**2745,3**	**12,1**	**-2208,8**	**-2375,9**	**9,8**	**13,5**
الصين	**24,0**	**23,9**	**-0,4**	**1384,9**	**1528,5**	**10,4**	**-1360,9**	**-1504,6**	**1,7**	**1,6**
اليابان	15,4	26,0	68,8	213,9	175,1	-18,1	-198,5	-149,1	7,2	14,8
الهند	51,6	168,4	226,4	214,4	216,8	1,1	-162,8	-48,4	24,1	77,7
دول عربية باستثناء المغرب العربي:	**221,8**	**199,2**	**-10,2**	**552,1**	**586,2**	**6,2**	**-330,3**	**-387,0**	**40,2**	**34,0**
إفريقيا باستثناء البلدان العربية:	**265,4**	**260,3**	**-1,9**	**93,5**	**120,7**	**29,1**	**171,9**	**139,6**	**283,9**	**215,7**
بقية بلدان العالم، منها:	**1218,4**	**1189,1**	**-2,4**	**3558,9**	**3582,1**	**0,7**	**-2340,5**	**-2393,0**	**34,2**	**33,2**
الولايات المتحدة الأمريكية	395,5	251,7	-36,4	528,8	567,4	7,3	-133,3	-315,7	74,8	44,4
روسيا*	**11,3**	**13,4**	**18,6**	**635,5**	**582,3**	**-8,4**	**-624,2**	**-568,9**	**1,8**	**2,3**
تركيا	**79,8**	**140,6**	**76,2**	**667,0**	**753,7**	**13,0**	**-587,2**	**-613,1**	**12,0**	**18,7**
المجموع	**11995,7**	**11685,0**	**-2,6**	**16687,1**	**16820,5**	**0,8**	**-4691,4**	**-5135,5**	**71,9**	**69,5**

*- تتمثل أهم الواردات من روسيا في مواد الطاقة

تطور واردات بعض المواد الهامة حسب مجموعات المواد

(الأشهر الخمسة الأولى من سنة 2016)

مجموعات المواد	القيمة (م.د)		التغيّرات	
	2015	2016	م . د	%
المواد الغذائية، منها:	**1762,6**	**1497,9**	**-264,7**	**-15,0**
قمح لين	240,4	181,8	-58,6	-24,4
قمح صلب	401,1	287,8	-113,3	-28,2
شعير	127,9	108,9	-19,0	-14,9
قطانية	172,9	180,2	7,3	4,2
سكر	177,6	68,0	-109,6	-61,7
مواد الطاقة، منها:	**2433,8**	**1741,4**	**-692,4**	**-28,4**
مواد مكررة	1376,4	825,9	-550,5	-40,0
نفط خام	327,0	191,3	-135,7	-41,5
غاز طبيعي	728,7	721,7	-7,0	-1,0
المواد الأولية و نصف المصنعة، منها:	**5114,6**	**5415,4**	**300,8**	**5,9**
مواد أولية بلاستيكية	832,9	948,6	115,7	13,9
حديد وفولاذ ومصنوعات من هذه المواد	764,8	559,4	-205,4	-26,9
نحاس ومصنوعاته	298,3	297,4	-0,9	-0,3
كوابل وأسلاك كهربائية	255,5	295,5	40,0	15,7
قطن، أقمشة وخيوط	240,9	252,0	11,1	4,6
مجمعات إلكترونية متناهية الصغر**	191,1	247,2	56,1	29,4

تطور أهم المواد الاستهلاكية الموردة خلال الخمسة أشهر الأولى 2016/2015

	القيمة (م د)		التغيرات	
	2015	2016	(م د)	بـ ٪
التبغ المصنع (السجائر و السيجار)	62,8	142,4	79,6	126,8
السيارات السياحية	578,4	611,2	32,8	5,7
قطع غيار و لوازم السيارات	194	250,7	56,7	29,2
السخانات الكهربائية المختلفة	40,8	62,1	21,3	52,2
ملابس مستعملة	65	82,3	17,3	26,6
المواد الصيدلية	411,4	337	74,4-	18,1-
شاحنات سياحية	226	250	24	10,6
هواتف	20,1	31,2	11,1	55,2
مقاعد وأجزاؤها	36,3	46,2	9,9	27,3
أثاث	18,2	24,3	6,1	33,5
مصنوعات من الحديد والصلب	50,1	55,1	5	10,0
العطور	19,4	20,1	0,7	3,6
مواد تعبئة وتغليف من البلاستيك	55,9	62,8	6,9	12,3
أحذية	29,1	40,5	11,4	39,2
الات ومستحضرات للحلاقة وما بعد الحلاقة	19,4	23,3	3,9	20,1
نظارات و اطاراتها	10,3	14,2	3,9	37,9
السجاد و الأرضيات	3,1	5,1	2	64,5
الدراجات ذات العجلات الثلاث	6,7	8,9	2,2	32,8
منتجات زجاجية لأدوات المائدة	12,7	14,2	1,5	11,8
منتجات من النحاس	5,2	6,9	1,7	32,7
صابون	8,1	9,2	1,1	13,6
مكانس و فرش	4,3	5,1	0,8	18,6
السكاكين و شفرات القطع	3,7	3,8	0,1	2,7

* أرقام أولية.